رسالة المديرية العامة للضرائب

العدد 13 يوليو 2025

المديرية العامة للضرائب

تبادل المعلومات لتعزيز الشفافية الجبائية:

حضور متزايد للإدارة العامة للضرائب على المستوى الدولي

الكلمة الافتتاحية للمدير العام للضرائب

يشهد الاقتصاد العالمي تطورًا متسارعًا، مدفوعا بالتوسع في رقمنة التدفقات المالية والتعقيدات التي تفرضها الهياكل المؤسسية المستجدة، مما أدى إلى تحولات عميقة في آليات التهرب الضريبي. وفي مواجهة هذه التحولات، يبرز تبادل المعلومات لأغراض ضريبية كركيزة أساسية لدعم الشفافية وكأداة لتعزيز السيادة الوطنية، لأن الأمر ليس مقتصرا على اتباع أفضل المعايير الدولية، بل أصبح ضرورة حتمية لحماية الوعاء الضريبي، وضمان العدالة الجبائية، وتبوء المكانة اللائقة على المستوى الدولي.

ومع انضمام موريتانيا للاتفاقية متعددة الأطراف بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الضريبي، فقد اختارت المديرية العامة للضرائب الاعتماد على آليات فعالة لمكافحة التهرب الضريبي، وقد رافق هذا القرار الاستراتيجي جهد مؤسسي كبير، تجسد في إنشاء وحدة متخصصة بتبادل المعلومات، ملحقة بالمدير العام للضرائب، الأمر الذي يعكس المكانة الاستراتيجية التي تحظى بها.

لم يكن لهذه المجهودات أن تحقق أهدافها لولا ديناميكية جماعية وجهود مؤسسية مشتركة، مكنت من تحقيق العديد من الإنجازات مثل توسيع شبكة التبادل، والامتثال للمعايير العالمية، والانضمام إلى الإطار الشامل المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

إن التزام المديرية العامة للضرائب لا يقتصر على المصادقة على الاتفاقيات الدولية، بل يتجسد من خلال إجراءات ملموسة تشمل دعم الكفاءات، اعتماد إجراءات مؤمنة، تحديث أنظمة المعلومات، إعداد أدلة تطبيقية، والمشاركة الفاعلة في الملتقيات الدولية المتعلقة بالسياسات الضريبية.

أعلي التيس

في هذا العدد

تبادل المعلومات لتعزيز الشفافية الجبائية: حضور متزايد للإدارة العامة للضرائب على المستوى الدولي
ص 3

اعتماد منصة TaxView: من أجل تحديد إحصاء جبائي عصري.
ص 8

أحداث ومستجدات المديرية العامة للضرائب
ص 9

تذكير بالالتزامات الجبائية
ص 16

يتضمن العدد القادم

في إطار رؤيتها لتحديث الإدارة الضريبية وتعزيز الحكامة والعدالة الجبائية، اعتمدت المديرية العامة للضرائب مخططها الاستراتيجي الخماسي للفترة 2025-2029، بهدف تحديد الأولويات والتوجهات الكبرى للسنوات القادمة، والتي تتمحور حول تعميم الرقمنة، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الالتزام الطوعي بالضريبة...

المديرية العامة للضرائب

المديرية العامة للضرائب، شارع الوحدة الوطنية،
انواكشوط - موريتانيا. ص.ب: 54120
(/http://impots.gov.mr)

مدير النشر:
اعل التيس،
المدير العام للضرائب

رئيس التحرير:
لمرابط ولد السيد،
مسؤول الخلية المكلفة بالاتصال
والتوجيه ونصح دافعي الضرائب

فريق التحرير:
سناطور خالد
داها منت بناهي
هندو منت عمارة
أبوبكرين محمدو كان
محمد الحافظ ديماني
محمد يحيى اليدالي

تصميم وطباعة

Digital Print
wellade@gmail.com

تبادل المعلومات لتعزيز الشفافية الجبائية:
حضور متزايد للإدارة العامة للضرائب على المستوى الدولي

في سياق عالمي يتسم بتطور جهود مكافحة الغش والتهرب الضريبي على المستوى الدولي، أصبح تبادل المعلومات لأغراض جبائية أداة لا غنى عنها لتعزيز الشفافية والتعاون بين الإدارات الضريبية.

وعلى غرار العديد من الدول، جعلت موريتانيا من هذه الآلية أولوية استراتيجية، من خلال مواءمة منظومتها الوطنية مع المعايير الدولية للمنتدى العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE).

وإدراكاً منها لأهمية التداول الآمن والفعال للمعلومات الضريبية، أطلقت الإدارة العامة للضرائب سلسلة من الإصلاحات على مدى السنوات الماضية بهدف بناء آلية موثوقة لتبادل المعلومات، وبفضل التنظيم المتخصص، وانتهاج الإجراءات الصارمة، ورفع كفاءة الأطر، أصبحت الإدارة العامة للضرائب تلعب دوراً محورياً في ترسيخ مكانة موريتانيا كطرف ذي مصداقية على الصعيد الدولي.

أ. تبادل المعلومات الضريبية: وسيلة استراتيجية في خدمة الشفافية والعدالة الجبائية

يشير تبادل المعلومات لأغراض ضريبية إلى التعاون بين الإدارات المتخصصة في مختلف الدول لمكافحة التهرب والغش الجبائي، ويتيح هذا التبادل للسلطات الضريبية الحصول على معلومات حول المكلفين، وتبادلها من أجل ضمان تسيير عادل ومنصف للضريبة.

1. أنواع تبادل المعلومات:

يمكن أن يأخذ تبادل المعلومات عدة أنواع:

- التبادل بناءً على الطلب: إرسال معلومات محددة بناءً على طلب رسمي من إدارة ضريبية أجنبية

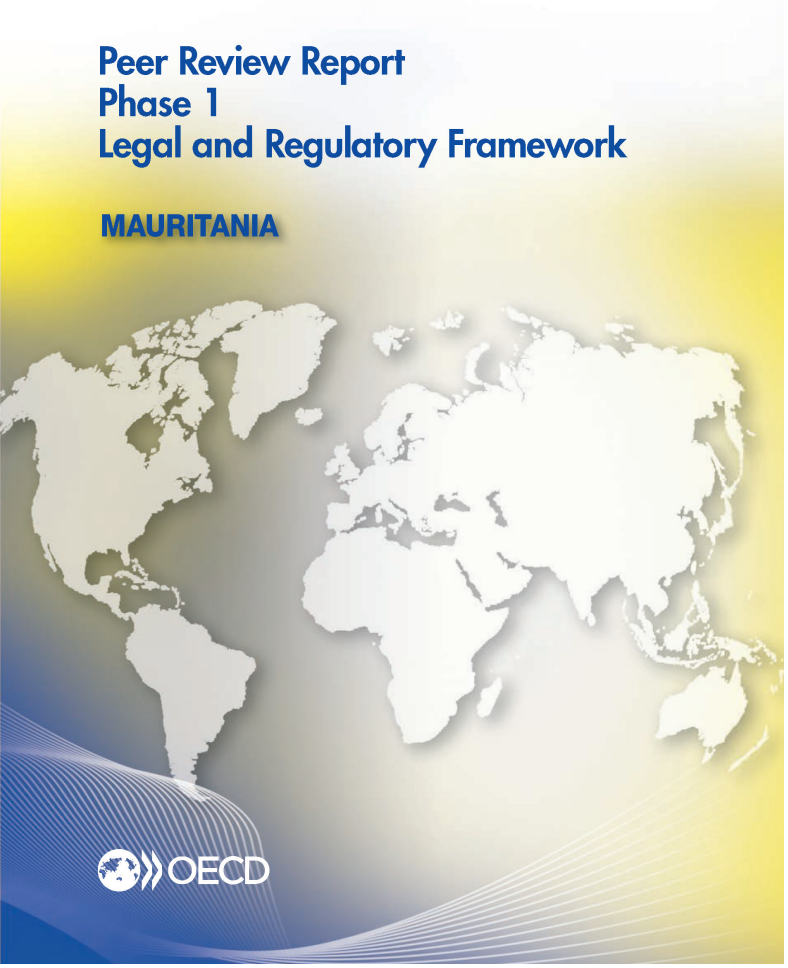

بشأن المكلف بالضريبة.

- التبادل التلقائي: إرسال معلومات محددة بانتظام وبشكل تلقائي (مثل الحسابات المالية، الدخل، الأصول، الممتلكات في الخارج...).
- التبادل الطوعي: مشاركة معلومات جبائية مفيدة بدون طلب مسبق.
- الرقابة الضريبية المتزامنة أو المشتركة: تعاون مباشر بين الإدارات الضريبية للتحقيق في حالات معقدة تشمل عدة سلطات مختصة.

يستند هذا التبادل إلى اتفاقيات دولية، مثل اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الضريبي، والاتفاقيات الثنائية، ومعيار الإبلاغ المشترك.

2. آلية تبادل المعلومات

أنشأت موريتانيا منذ سنة 2015 وحدة مخصصة لتبادل المعلومات الضريبية، تابعة لمصلحة التحقيقات والمقارنات لدى إدارة الفحص والمسوح الضريبية، وقد تم تكريسها بموجب المرسوم رقم 235-2024 المتضمن تحديد صلاحيات وزير الاقتصاد والمالية وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه، حيث أصبحت ملحقة بشكل مباشر بالمدير العام للضرائب، مما يعكس أهميتها الاستراتيجية.

يدير هذه الوحدة إطار رفيع برتبة رئيس مصلحة للضرائب، يساعده أربعة وكلاء برتبة رئيس قسم.

II. من الالتزام بالمعايير الدولية إلى التطبيق: موريتانيا تؤكد مكانتها كشريك ملتزم

1. الانضمام إلى الاتفاقية متعددة الأطراف لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

كانت موريتانيا قبل 2019 تستند إلى عدد محدود من الاتفاقيات الثنائية لتبادل المعلومات، وهو ما يحد من فرص الحصول على المعلومات الضرورية ويؤثر على فعالية آليات مكافحة الغش الضريبي الدولي، إلى أن تم توقيع اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية متعددة الأطراف في فبراير 2019 في باريس وهو ما شكل نقطة تحول مهمة في هذا الإطار.

وقد تم اقتراح هذه الاتفاقية من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس أوروبا بهدف تعزيز التعاون الدولي لمحاربة الغش والتهرب الضريبي، وتوفير إطار قانوني لتبادل المعلومات، والمساعدة في التحصيل الجبائي، بما في ذلك التبليغات الإدارية بين الدول الموقعة.

وقد صادق مجلس الوزراء على هذه الاتفاقية في 9 يوليو 2020، ونتيجة لذلك توسع نطاق شركاء موريتانيا في مجال تبادل المعلومات من 6 إلى 137 دولة.

2. تعبئة مختلف مؤسسات الدولة استجابة لمتطلبات المنتدى العالمي

في سنة 2022، أصدر وزير المالية قراراً بإنشاء لجنة فنية لتحضير عملية تقييم مدى التزام موريتانيا بالمعايير المعمول بها من قبل المنتدى العالمي والمتعلقة بالشفافية وتبادل المعلومات، حيث أسندت رئاستها للمدير العام للضرائب، وعضوية ممثلين عن وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة التجارة، البنك المركزي، المفتشية العامة للدولة، وستة ممثلين عن الإدارة العامة للضرائب.

تشمل مهام هذه اللجنة:

- تجميع المعلومات المطلوبة لتعبئة استبيانات التقييم؛
- مواكبة الإصلاحات القطاعية؛
- إعداد الوثائق والملاحظات؛
- الرد على طلبات المنتدى العالمي فيما يتعلق بتقييمات باقي الدول.

3. موريتانيا تستجيب بشكل عام للمعايير الدولية حسب تقييم 2023

في أكتوبر 2023، قدمت موريتانيا تقريرها التقييمي خلال اجتماع في روما بمشاركة المدير العام للضرائب ومدير التشريع والمنازعات الجبائية، وفي نوفمبر من نفس السنة نشر المنتدى العالمي تقريره الذي اعتبر تشريعات موريتانيا متطابقة عموما مع المعايير الدولية.

4. التزام ثابت: الانضمام إلى الإطار الشامل لمكافحة تآكل القاعدة الجبائية ونقل الأرباح

في ديسمبر 2023، أصبحت موريتانيا العضو رقم 141 في الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مجموعة العشرين بخصوص تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، مما يعكس التزامها بمكافحة التهرب الضريبي واعتماد تدابير الشفافية الجبائية.
يشمل هذا الالتزام تنفيذ 15 إجراءً، إضافة إلى اعتماد حد أدنى للضريبة بنسبة 15٪ على الشركات متعددة الجنسيات والتي تحقق رقم أعمال يتجاوز 750 مليون يورو.

هذه الإجراءات التي اعتمدتها أكثر من 135 دولة لمكافحة التهرب والتخطيط للغش الضريبي للشركات متعددة الجنسيات يمكن تلخيصها كما يلي:

- تحديات رقمنة الاقتصاد: تكييف القواعد الضريبية مع النماذج الاقتصادية الرقمية الجديدة.
- إزالة الترتيبات المختلطة: منع استخدام الهياكل التي تستغل الفروقات بين الأنظمة الجبائية للتهرب الضريبي.

- تعزيز قواعد الرقابة على الشركات الأجنبية: فرض الضرائب على أرباح الشركات الفرعية الموجودة في الملاذات الضريبية على مستوى الشركة الأم.
- تقييد خصم الفوائد: تقليل استخدام الديون الوهمية لتخفيض العبء الضريبي.
- مكافحة الممارسات الجبائية السلبية: القضاء على الأنظمة الجبائية التفضيلية وضمان الشفافية.
- تفادي الاستخدام التعسفي للاتفاقيات الجبائية الدولية: الحيلولة دون استخدام الاتفاقيات بشكل غير مشروع لتفادي الضرائب.
- منع تآكل الوعاء الجبائي من خلال التلاعب بأسعار التحويل: مكافحة الآليات التي تقلل الأرباح الخاضعة للضريبة بشكل وهمي.
- مواءمة أسعار التحويل مع خلق القيمة: تعزيز القواعد من أجل ضمان القيمة الحقيقية لأسعار التحويل.
- قياس وتحليل بيانات تآكل الوعاء الجبائي ونقل الأرباح: احترام آليات منع تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح وتطور استراتيجيات التهرب الضريبي.
- الشفافية في التصريحات الجبائية: إلزام الشركات بتقديم مزيد من المعلومات للإدارات الضريبية.
- التوثيق والتصريح لكل دولة على حدة: إلزام الشركات متعددة الجنسيات بالإفصاح عن أرباحها وضرائبها وأنشطتها على مستوى كل دولة.
- تحسين آليات تسوية النزاعات: تسهيل حل النزاعات الجبائية الدولية.
- الآلية متعددة الأطراف: تعديل عدة اتفاقيات جبائية في آنٍ واحد لتطبيق تدابير منع تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح.

وتعكس هذه المكاسب الجهود التي بذلتها موريتانيا من أجل التوافق مع المعايير الدولية وتعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات لأغراض جبائية.

III. التزام ثابت من أجل شفافية ضريبية أكبر: إنجازات شاهدة وآفاق واعدة

شكل انضمام موريتانيا للاتفاقية متعددة الأطراف للمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجبائية نقطة تحول في مسار التوافق مع المعايير الدولية للشفافية الضريبية، ومع ذلك، فإن هذا الانضمام لا يمكن أن يحقق آثاره الكاملة إلا من خلال التنفيذ التدريجي لإطار مؤسسي وقانوني وتشغيلي وطني يتماشى مع الالتزامات المتعهد بها.

وفي هذا الإطار، شرعت المديرية العامة للضرائب منذ سنة 2020 في سلسلة من المبادرات بهدف وضع بنية تحتية صلبة لتبادل المعلومات، حيث تم تنفيذ هذا المسار التدريجي والمتعدد القطاعات على النحو التالي:

1. الانضمام إلى المعايير الدولية

تتمثل الخطوة الأولى في هذا المسار في ترسيخ الأساس القانوني لانخراط موريتانيا في المبادرات المعيارية الدولية، من خلال التعاون الفعال مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنتدى العالمي للشفافية الضريبية، بالإضافة إلى المنظمات متعددة الأطراف التي تعمل على تعزيز الحكامة الجبائية.

2. تحسين الإطار القانوني

وموازاة مع ذلك، تم القيام بإصلاحات تشريعية وتنظيمية لتكييف التشريعات الوطنية مع متطلبات تبادل المعلومات عند الطلب، وقد تم التركيز على إزالة العقبات القانونية، وتوضيح الالتزامات المحاسبية، والامتثال لمبادئ توفر المعلومات وسهولة الوصول إليها ودقتها.

وفي هذا الإطار، تمت المصادقة على النصوص القانونية التالية:

- اعتماد قوانين لتعزيز الشفافية ومكافحة التهرب الضريبي،
- الامتثال التدريجي لمعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تبادل المعلومات عند الطلب،
- توقيع مقرر رقم 00203 بتاريخ 06 مارس 2025 الذي يحدد محتوى وشكل وثائق اسعار التحويل وفقاً للمادة 66 من المدونة العامة للضرائب،
- توقيع مقرر رقم 00204 بتاريخ 06 مارس 2025 الذي يحدد محتوى وشكل وبعض شروط الإيداع المحلي للتصريح كل دولة على حدة وفقاً للمادة 67 من القانون العام للضرائب.

3. المشاركة في المبادرات الإفريقية والدولية

شاركت موريتانيا في العديد من برامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال تبادل المعلومات، حيث تتعاون المديرية العامة للضرائب مع الاتحاد الإفريقي ومؤسسات أخرى لتوحيد الممارسات وتعزيز الحكامة الجبائية.

كما شاركت في برنامج المنتدى العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "تكوين المكونين"، من خلال تنظيم ورشات عمل للمسيرين والمدققين داخل المديرية العامة للضرائب في إطار مقاربة مستدامة تهدف إلى دعم الكفاءات.

4. تامين المعلومات وآفاق التبادل التلقائي

في سنة 2024، شاركت المديرية العامة للضرائب في دورات فنية حول تامين المعلومات، باعتباره شرطا أساسيا لتفعيل تبادل المعلومات، حيث ركز المشاركون على أهمية إنشاء بيئة آمنة مع تقييد الوصول إلى البيانات الحساسة واعتماد بروتوكولات مشفرة لعمليات نقل المعلومات ووضع إجراءات لمنع تسريبها.

VI. تبادل المعلومات: مسار واعد لضمان الشفافية الضريبية

إن المسار الذي انتهجته موريتانيا في مجال الشفافية الجبائية يتجاوز مجرد التطبيق الفني للمعايير الدولية، ويعكس إرادة راسخة لتحديث الإدارة الضريبية وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول وضمان عدالة جبائية أفضل.

ومن خلال تزويد الإدارة الضريبية بالآليات القانونية والبشرية والتكنولوجية الضرورية لتعزيز كفاءتها، تبرز موريتانيا كشريك ذي مصداقية في مجال مكافحة التهرب الجبائي الدولي، ولذلك فإنه من الضروري العمل بشكل أكبر لتنفيذ الخطوات اللاحقة بما في ذلك الانتقال إلى توسيع نظام توثيق أسعار التحويل وتعميق التعاون الإقليمي، والتي تعززها النقاشات الحالية المتعلقة بالانتقال من تبادل المعلومات عند الطلب إلى تبادل تلقائي للمعلومات.

وتجسد هذه الجهود مجتمعة إرادة قوية لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة التهرب الضريبي، والامتثال للمعايير المعتمدة في هذا المجال، وستتواصل هذه الجهود من أجل تعزيز تبادل المعلومات لأغراض ضريبية وفقاً للالتزامات الدولية المتعلقة بالشفافية.

إطلاق منصة "TaxView": من أجل إحصاء جبائي عصري

ترأس السيد المدير العام للضرائب يوم الأربعاء الموافق 26 مارس 2025 فعاليات الإعلان عن إطلاق منصة الإحصاء الجبائي الإلكتروني "Taxe View" والتي ستمكن من تحقيق هدفين أساسين:

- تخزين البيانات المتعلقة بالمكلفين (الرقم الوطني للتعريف، رقم التعريف الجبائي، الهاتف، القيمة الإيجارية، ورقم الاعمال، الخ) وفق إحصاء جبائي محدد جغرافيا يعتمد على نظام التموضع العالمي (GPS).
- إنشاء منصة إحصاء الكتروني عبر خريطة من نوع (Google Street View).

ومن شان هذا التطبيق الجديد القائم على تكنولوجيا دقة المعلومات أن يضمن تحسين الأداء في مجال تعبئة الإيرادات على أسس موثوقة وعصرية ومؤمنة؛ مما يساهم في تعزيز الشفافية والامتثال الضريبي.

هذا، وقد تم اسناد هذه المهمة في مرحلتها الأولى للإدارة الجهوية للضرائب في المنطقة الجنوبية، حيث استفاد وكلاء الإحصاء من دورة تكوينية مسبقة في هذا المجال لضمان حسن التحكم في هذه الآلية.

إن إطلاق هذه المنصة، يمثل مرحلة جديدة في مسار رقمنة الخدمات الضريبية، من خلال تسخير تقنيات تحديد المواقع الجغرافية في خدمة الأداء الضريبي والعدالة الجبائية.

احداث ومستجدات المديرية العامة للضرائب

I. مستجدات المديرية العامة للضرائب

أولا – مراسيم حفل توشيح أطر المديرية العامة للضرائب

أشرف معالي السيد كوديورو موسى انكنور الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية بتاريخ 11 فبراير 2025 على مراسم توشيح أطر وموظفي المديرية العامة للضرائب، حيث شمل هذا التوشيح كلا من:

- سيدي محمد ولد الديه، مدير إدارة التشريعات والنزاعات،
- عبد الله السالم ولد محمد، رئيس قسم الترقيم الجبائي،
- هاوولي كان، رئيسة قسم السكرتاريا بالمديرية العامة للضرائب،

تدخل مراسيم هذا التوشيح في إطار تخليد الذكرى الرابعة والستين (64) للاستقلال الوطني.

ثانيا – انطلاق إجراءات اقتناء وتشغيل مركز البيانات المصغّر للإدارة العامة للضرائب

في الفترة من 24 إلى 28 مارس 2025، تمكنت المديرية العامة للضرائب وبدعم من مشروع دعم الحكامة المالية والإدارية في موريتانيا من المصادقة على دفتر الشروط الخاص باقتناء مركز البيانات المصغّر المخصص لتخزين البيانات الجبائية الاستراتيجية. ويأتي هذا المشروع امتدادًا لجهود تحديث الإدارة العامة للضرائب، التي انطلقت بإرساء نظام "جباية" وتعميم الخدمات الرقمية لفائدة المكلّفين.

وقد تم خلال هذه المهمة استكمال المواصفات والمعايير الفنية لصفقة اقتناء التجهيزات، والتحضير للمراحل التالية من العملية، كما يتضمن المشروع تقديم دعم فني لمرافقة استلام المعدات وتركيبها وتأطير تكوين الفرق التقنية المختصة.

يمثل هذا المشروع محطة هيكلية ضمن استراتيجية تأمين نظام المعلومات الخاص بالإدارة العامة للضرائب، بالشكل الذي يمكن من تعزيز موثوقية الخدمات الجبائية والسيادة الرقمية.

ثالثا – مشاركة ممثل المديرية العامة للضرائب في أشغال اللجنة التوجيهية لمشروع دعم الحكامة المالية والإدارية في موريتانيا

شاركت المديرية العامة للضرائب بتاريخ 20 فبراير 2025 في أشغال اللجنة التوجيهية لبرنامج دعم الحكامة المالية والإدارية في موريتانيا، والتي انعقدت بمقر الوزارة الأولى، حيث حضر هذه اللقاء جميع الأطراف الفاعلة في البرنامج، بما في ذلك ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، ووكالة خبراء فرنسا، ومختلف الإدارات العمومية بهدف استعراض حصيلة الأنشطة المنجزة والتخطيط للخطوات المقبلة للفترة الممتدة حتى أغسطس 2026

وبهذه المناسبة، نوه السيد مدير التشريع والنزاعات الجبائية بصفته ممثلا للمديرية العامة للضرائب بالدعم المتواصل الذي يقدمه المشروع، مشيراً إلى التقدم المسجل في مجال عصرنة وترشيد الإجراءات الضريبية، كما سلط الضوء على الجهود المبذولة لتسريع رقمنة الخدمات بهدف تعزيز فعالية الإدارة وشفافيتها.

II. الورشات والدورات التكوينية

في إطار الجهود الرامية الى تطوير كفاءات موظفي الادارة العامة للضرائب، ومن خلال المواكبة الدائمة للمستجدات الفنية والقانونية، شهد الفصل الاول من السنة الجارية العديد من الدورات التدريبية.

1. ورشات عصرنة الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للضرائب

في إطار متابعة التشخيص الفني للموارد البشرية الذي أُنجز في يناير 2025، قامت بعثة الدعم الفني للمركز الإقليمي للمساعدة التقنية التابع لصندوق النقد الدولي خلال الفترة من 31 مارس إلى 11 أبريل 2025، بمهمة تهدف إلى مساعدة الإدارة العامة للضرائب على تحديث هيكلها التنظيمي.

وبعد استقبال البعثة من طرف السيد المدير العام للضرائب، تم تنظيم عدة ورشات مشفوعة بنقاشات شارك فيها ممثلين عن مختلف هياكل الإدارة العامة للضرائب، حيث تم التأكيد بشكل خاص على دور الإدارات المركزية مقارنة بالإدارات العملياتية وضرورة الفصل الواضح بين مهام القيادة والمهام التنفيذية.

وفي ختام هذه الأعمال المكثفة، تم إعداد تقرير تم رفعه للمدير العام للضرائب يتضمن الخطوات العملية للتوافق مع المعايير الدولية في هذا الإطار، مع مراعاة الظروف المحلية والموارد المتاحة.

2. ورشة تكوينية حول المبادئ الاساسية لقطاع المحروقات

انعقدت هذه الورشة في الفترة ما بين 10 الى 19 فبراير 2025 في فندق فصك، برعاية صندوق النقد الدولي، حيث تم استعراض العديد من المواضيع المتعلقة بقطاع المحروقات بشكل يضمن طرحا شاملا وتفصيليا نظرا لحداثة هذا القطاع بالنسبة لبلادنا وأهمية ضمان الاستغلال الأمثل لهذه الثروة.

وقد تم تناول هذا الموضوع من خلال المحاور الرئيسية التالية:

- معلومات اساسية عن قطاع البترول والغاز،
- النظام الضريبي للمحروقات في موريتانيا،
- اتفاقية تقاسم الانتاج في موريتانيا،
- المراحل المختلفة لهذه الاتفاقية (التنقيب، الاستغلال والانتاج)،
- إدارة المخاطر المتعلقة بالقطاع،

3. الورشة التكوينية لتسيير مخاطر التهرب الضريبي

جرت هذه الورشة في الفترة ما بين 13- 17 يناير 2025، في مقر الادارة العامة للضرائب وبرعاية صندوق النقد الدولي، وهي تهدف الى تسيير المخاطر المتعلقة بالتهرب الضريبي والتي قد تتسبب في اختلالات في جهود تعبئة الموارد العمومية.

ويمكن تلخيص أهم المحاور التي تم تناولها على النحو التالي:

- منهجية تسيير المخاطر: تعريف المخاطر الضريبية، تسيير المخاطر المتعلقة بالامتثال الضريبي وتصنيفها حسب أهميتها ومن ثم ايجاد الحلول المناسبة لها في الآجال المناسبة،
- المسار المتبع لتسيير المخاطر: أنواع المعلومات المستخدمة في هذه المرحلة (معلومات داخلية او خارجية) والمراحل المختلفة لهذه العملية من تقييم للمخاطر وتحديد للأولويات.
- أما المحور الثالث من هذه الورشة فقد تمثل في تحديد الهيكل التنظيمي لتسيير المخاطر وتوزيع الادوار بين الوحدات المكونة له: وحدة ادارة المخاطر ولجنة ادارة المخاطر،

وقد تناول هذا المحور الكفاءات التي يجب ان يتحلى بها الموظفون في هذا المجال الحساس.

4. الدورة التكوينية لتفعيل الدليل التطبيقي لإجراءات النزاعات الجبائية

في إطار عصرنة النظام الجبائي وتعزيز جودة الخدمة العمومية، نظمت المديرية العامة للضرائب بدعم من مشروع دعم التكوين في مجال المالية العامة دورة تكوينية من 27 إلى 29 يناير 2025 لتفعيل "الدليل التطبيقي لإجراءات النزاعات الجبائية"، وهذا بهدف تعزيز كفاءات الأعوان المكلفين بمعالجة المنازعات الجبائية، مع الحرص على ضمان تطبيق منسجم وآمن للقواعد المتعلقة بحقوق المكلفين بالضريبة.

وقد استفاد المشاركون من تكوين نوعي للتحكم العملي في مختلف عناصر الدليل، سواء ما تعلق منها بالأسس القانونية، أو بالأدوات التطبيقية (مذكرات فنية، نماذج قرارات، بطاقات مساعدة على اتخاذ القرار)، أو بالمبادئ التي تؤطر المنازعات والإجراءات الولائية، كما استعانت بخبرات المشاركين من أجل الاستفادة من أفضل الممارسات وتشجيع النقاشات البناءة حول الصعوبات العملية للنزاعات الضريبية.

5. الورشات التكوينية حول أسعار التحويل

ضمن سلسلة التكوينات المنظمة من قبل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، انعقدت في الفترة ما بين 3 - 7 فبراير 2025 الورشة التكوينية الرابعة في فندق ازلاي، وذلك تحت عنوان اسعار التحويل.

تناولت هذه الورشة الموضوع من خلال النقاط التالية:

- نظرة عامة عن نشأة وتطور اسعار التحويل،
- شرح مفصل للمصطلحات المتعلقة بالموضوع،
- المستندات التي يجب تقديمها لتحديد اسعار التحويل ومحتوى كل منها.

6. الورشة التكوينية حول برمجة الميزانية متعددة السنوات

في إطار مشروع دعم التكوين في المالية العامة الذي تنفذه وكالة خبراء فرنسا، تم تنظيم دورة تكوينية من 25 إلى 27 نوفمبر 2024 حول برمجة الميزانية متعددة السنوات لفائدة أطر الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلفة بالميزانية.

وقد مكن هذا التكوين المشاركين من التعرف على المبادئ الأساسية للبرمجة على المدى المتوسط، وعلى طرق إعداد الإطارات الميزانية، فضلاً عن الأدوات التي تضمن تنفيذاً أكثر توقعاً وتحكماً في الميزانية.

7. دورة تكوينية حول الرقابة الداخلية للميزانية

في إطار برنامج دعم الحوكمة المالية والإدارية في موريتانيا، الممول من طرف الاتحاد الأوروبي والمنفذ من قبل وكالة خبراء فرنسا، تم تنظيم دورة تكوينية حول الرقابة الداخلية للميزانية لفائدة أطر الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية، بما فيهم أطر المديرية العامة للضرائب.

وقد تم تنظيم هذا التكوين في ثلاث دورات خلال الفترة من 21 أكتوبر إلى 8 نوفمبر 2024 بهدف تعزيز كفاءات المشاركين في مجال تحسين تدبير الميزانية والتحكم في المخاطر المالية.

VI . المستجدات التشريعية، الاصدارات والمنشورات

- صدور المقرر رقم 00203 المؤرخ في 06 مارس 2025 المحدد لمضمون وشكل وثائق أسعار التحويل طبقا لأحكام المادة 66 من المدونة العامة للضرائب.
- صدور المقرر رقم 00204 المؤرخ في 06 مارس 2025 يحدد مضمون وشكل وبعض الإجراءات المتعلقة بإيداع التصريح محليا لكل دولة على حدة طبقا لمقتضيات المادة 67 من المدونة العامة للضرائب.
- صدور المقرر رقم 00205 المؤرخ في 06 مارس 2025 يحدد طرق تسيير حساب التحويل الخاص المسمى إرجاع الرصيد الفائض للضريبة على القيمة المضافة.
- صدور المقرر رقم 00206 المؤرخ في 06 مارس 2025 يحدد شروط تقديم التصريح والدفع إلكترونيا للضرائب والرسوم عبر نظام التصريح الإلكتروني والدفع الإلكتروني.
- صدور التعليمة رقم 0001|2025 المؤرخة في 27 مارس 2025 التي تحدد كيفيات تطبيق أحكام المواد 18، 38، 39، 57، 58، 59 و60 من البروتوكول الإضافي لاتفاقية التعاون لتطوير واستغلال حقل السلحفاة الكبير أحميم، والمتعلقة بالنظام الجبائي والجمركي المطبق على الاستغلال من الباطن، والموقعة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية السنيغال (البروتوكول الإضافي).
- صدور دليل عملي جديد في مجال اجراءات التحصيل: اعتمدت المديرية العامة للضرائب دليلا عمليا جديدا يلخص الاجراءات في مجال التحصيل الضريبي طبقا لمقتضيات المدونة العامة للضرائب.
- صدور التعليمة رقم 00014 المؤرخة في 29 يناير 2025 المتضمنة تحيين نماذج التصريحات السنوية (الإصدار النهائي)

تذكير بالالتزامات الجبائية

تذكير بالالتزامات الجبائية

الضرائب الشهرية

	أخر أجل لإيداع التصريحات	آخر أجل للدفع	معدل الضريبة	المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)
الضريبة على المرتبات والأجور	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	40٪ 25٪ 15٪ (انظر الجدول)	المواد من 109 الى 118
الضريبة على القيمة المضافة	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	18% - 16%	المواد من 209 الى 248
الضريبة على العمليات المالية	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	16%	المواد من 274 الى 280
الرسم على تذاكر الرحلات المتجهة خارج البلاد	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	انظر الجدول	المواد من 290 الى 293
الرسم الخاص على التأمينات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	10% - 5% - 0,1%	المواد من 281 الى 289
الرسم الخاص على خدمات الاتصالات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	5%	المادة 293 مكررة إلى المادة 293 مكررة 5

الضرائب الفصلية

	أخر أجل لإيداع التصريحات	آخر أجل للدفع	معدل الضريبة	المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)
الضريبة على دخول الاموال المنقولة	قبل فاتح ابريل	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	20٪ - 10٪	المواد من 119 الى 130

ضرائب ذات صفة دورية

	أخر أجل لإيداع التصريحات	آخر أجل للدفع	معدل الضريبة	المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)
الاقتطاع المترتب على خدمات المقيمين	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	2,5%	المادة 131
الاقتطاع المترتب على خدمات غير المقيمين	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	15%	المواد 132 و 133
الاقتطاع من المنبع على المبالغ التي تدفعها الخزينة العامة	اقتطاع تلقائي	اقتطاع تلقائي	2%	المواد من 134 الى 136
الاقتطاع من المنبع على الأكرية	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	18%	المادة 137

الضرائب السنوية

	أخر أجل لإيداع التصريحات	آخر أجل للدفع	معدل الضريبة	المراجع القانونية (المدونة العامة للضرائب)
الضريبة على الشركات	آخر اجل للتصريح 31 مارس، 30 يونيو، 30 سبتمبر	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	حسب نظام فرض الضريبة (2,5٪ - 25٪) او (2٪- 25٪)	المواد من 1 الى 67
الضريبة على ارباح اعمال الاشخاص الطبيعيين	آخر اجل للتصريح 31 مارس، 30 يونيو، 30 سبتمبر	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	حسب نظام فرض الضريبة (2,5٪ - 30٪) او (3٪)	المواد من 68 الى 98
الضريبة على الدخول العقارية	آخر اجل للتصريح 01 مارس	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	٪ 10	المواد من 99 الى 108
الرسم على المهنة	آخر اجل للتصريح 30 ابريل	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	انظر الجدول	المواد من 184 الى 196
الرسم على التدريبات	آخر اجل للتصريح 01 فبراير	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	0,6%	المواد من 150 الى 158